

الدكتور حسن أبو غدة

أحكام السّجن ومُعَامَلَة السّجَنَاء

في الإسلام

مكتبة المنار - الكويت

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م

مطبعة الفيصل
٢٤٤٦٨٦ - ٢٤٤٦٨٧ ت

كلمات في الموضوع

فضيلة الأستاذ الدكتور محمد فوزي فيض الله - أستاذ ورئيس قسم
الفقه الإسلامي ومذاهبه في جامعة دمشق سابقاً وأستاذ في كلية الشريعة
والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت حالياً - كتب يقول :

عشت مع هذه الرسالة منذ كانت فكرة تراود ذهن الباحث وتساور خياله ، ومنذ
أن استقرت في نفسه ، فأقبل عليها بجملته ، يخطط لبحوثها ، ويجمع مصادرها ،
ويكتب فصولها ...

إنها كتاب ، لكنه كتاب متميز ؛ وكتاب فقه ، لكنه فقه عملي واقعي ، ثابت قائم ،
أيده النصوص ، وأرسته الأحداث ، وسجله التاريخ ، فلا مزية في حقائقه ، ولا ارتياب
في نتائجه ...

إنها أثر علمي ، لكنه أثر علمي هائل ، يستحق القراءة ، ويستحق التبصر ،
ويستحق الثناء والتقدير ...

لقد تناول الباحث الموضوع في جديّة ظاهرة وبجث معمّق ، وعرض شيق وأسلوب
رقيق متين ، وعزو أمين إلى المصادر القديمة والمراجع الحديثة ...

وقد سلك السبيل العلمية المؤدية بذاتها إلى الحقائق ، وهي طريقة الاستقراء ورصد
الأحداث واستقصاء النصوص ، والاستفادة من الواقع المشهود في دنيا السجون .

وكان من دأبه أن يوازن بين أحكام السجن في الإسلام ، وأحكامه عند غير المسلمين ...
فيا للإنسانية المهدّرة عند الآخرين ! وواهاً للكرامة المنشودة الرفيعة عند الأولين ...

كما كان من دأبه أن يلخّص مذاهب العلماء بعد بسطها ، ويرجّح - في توفيق - بين
الأقوال المختلفة ... وله آراء وتعليلات مقبولة معقولة ، واجتهادات سليمة بصيرة ... يلزم
فيها الدليل الشرعي من غير تحيّر أو تعصب .

وله مناقشات هامة لبعض الآراء ، من أهمها : الانتقادات الموجهة إلى مبدأ اتخاذ

السجون ، كتعطيل الانتاج ، وإرهاق خزانة الدولة ، والإضرار بأسر السجناء ... وقد فندها كلها وأرجعها - بحق - إلى التقنيات الوضعية ، لأن الحبس فيها هو العقوبة الأولى ، لكنه في الإسلام عقوبة احتياطية ، وهي واحدة من خمس عشرة عقوبة تعزيرية ، كما أن في الإسلام الحدود التي لا يجوز بحال تبديلها بالسجن .

وأمر آخر على جانب من الأهمية : وهو أن البحث في ذاته فقهي ، ولا يخلو من جفاف ، لكن الباحث استطاع أن يطريه ويلطفه ويقلل من جفافه ، وذلك حين كان يعتمد في كثير من نقاط البحث إلى تذييلها بوقائع من التاريخ ، ومواقف الأعلام ، وإجراءات الحكام الصالحين من سلف هذه الأمة ، ومستلطفات من الشعر والأدب ، مما يسر للقارئ الاسترسال في القراءة ، دون أن يجد الملل إلى نفسه سبيلاً ... وستبقى هذه الرسالة - بإذن الله - منارةً يهتدي به الرائدون ، ومورداً عذباً ينتفع به العالمون والمتعلمون ...

الأستاذ الدكتور عبد الله الأوصيف عميد الكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين بالجامعة التونسية ، ورئيس لجنة المناقشة قال للسادة الذين حضروا المناقشة :

هذه الأطروحة العلمية لبنة طيبة تقدم للمكتبة العربية الإسلامية ، وهي دراسة مقارنة تعالج قضية من قضايا المجتمع الإسلامي ، فضلاً عن أنها عمل جاد وجديد ، يندرج ضمن أهداف البحث العلمي وتوجه هذه الكلية العريقة نحو الكشف عما في الثقافة الإسلامية من كنوز ونفائس على الصعيدين النظري والعملي ، وقد حققت النجاح الكامل بحمد الله ، وهي رسالة قيمة ...

وقال الأستاذ القاضي محمد الطاهر ابن عثمان الأستاذ بالكلية الزيتونية والقاضي بالمحاكم التونسية وعضو لجنة المناقشة :

إن هذا البحث هام جداً ، لأنه يناقش في مستوى علمي لأول مرة ، أحكام السجن ومعاملة السجناء ، ولم يكن هذا في علم الإجرام موضوعاً مستقلاً في بلاد الغرب إلا في الستينات .

واليوم نرى دراسة علمية ، تثبت أن هذا الموضوع تناوله الفقه الإسلامي واعتنى به ، ونراه مجموعاً في دراسة واحدة ... إنه عمل طيب ، وأراه من الدّرر في الأبحاث العلمية الفقهية ، وهو بحث معمق وعمل ممتاز ، استدعى من الباحث جهداً كبيراً ، ودراسة مقارنة عظيمة ...

وقال الأستاذ الدكتور محسن الناظر الأستاذ بالكلية الزيتونية وعضو لجنة المناقشة :

إن هذه الرسالة مهمة ، لأنها أقامت الحجة والبرهان على حركية الشريعة الإسلامية وشمولها النظام الجنائي ، وهي تستجيب لحاجة ماسة في المجتمع اليوم ، لتبرهن على حيوية الفقه الإسلامي ، وعلى السبق الذي يحظى به المسلمون في حل كثير من القضايا ، التي يُظن أن المجتمع الإنساني لم يحلّها إلا بعد الثورة الفرنسية .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وآله وصحبه ومن والاه وبعد ، فهذه مقدمة كتاب :

﴿ أحكام السجن ومعاملة السجناء في الإسلام ﴾

أولاً - الباعث على اختيار الموضوع : كان لاختيار هذا الموضوع بواعث نفسية لازمتني فترة من الزمن ، ثم انضمت إليها أسباب ظاهرية فألفت في مجموعها فكرة ، ونضجت هذه فصارت رغبة علمية . وكان تسلسل تلك الأحداث على النحو التالي :

أ - شأهدت في أحد الأيام « شريطاً تلفزيونياً » عن بعض السجون المعاصرة ، ولفت نظري مجموعة من معاني الكرامة الإنسانية التي يعامل بها السجناء : محاضرات ودروس للتوجيه والإرشاد ، ومكتبات و«ورشات» للمطالعة والعمل ، وغرف واسعة تتصف بالنظافة والإضاءة والتهوية ، ووجبات من الطعام ، وملابس لائقة تصون آدمية الإنسان الذي أكرمه الله تعالى ، ومرافق صحية يقضي السجن فيها حاجاته ، ويمجد بُغيته في الاستحمام والنظافة ... وحجرات خاصة يخلو في إحداها السجن بزوجه ، وتبقى معه عدة أيام ، وغير ذلك من الأساليب والأسباب الإدارية والاجتماعية والنفسية والمهنية التي تساعد في الأخذ بيد السجن نحو الإصلاح والتقويم والتأهيل الاجتماعي .

وخطر في بالي ما يكتبه الناس عن بعض السجون ، وما فيها من إهمال وتضييع لكرامة الإنسان وحقوقه ، وإخفاء مصيره عن أهله وأقربائه ، وما يتبع ذلك من مشكلات فردية وأسرية واجتماعية ...

وقامت الموازنة في ذهني بين ما شأهدت وبين ما قرأت وما ينبغي أن يكون عليه الحال عند المسلمين ، ووجدت نفسي أستذكر ما أطلعت عليه قديماً في كتاب « الخراج » من مقترحات أبي يوسف القاضي التي رفعها - في منتصف القرن الثاني الهجري الموافق

لمنتصف القرن الثامن الميلادي - إلى الخليفة العباسي هارون الرشيد ، وقرر فيها مجموعة من المبادئ التي تلتقي مع المعاني الملاحظة والمرعية عند رواد المدنية الحديثة وفي سجون القرن العشرين^(١) .

ب - وغدوت أهتم بهذا الأمر وأقول في نفسي : هل هناك نصوص شرعية في موضوع السجن ومعاملة السجناء أو هي تطلعات شخصية من الفقيه القاضي أبي يوسف رحمه الله ؟ وهل كتب ذلك باجتهاد فردي منه أو هو منهج عام جاءت به الشريعة الإسلامية ، وشاركه في تقريره الفقهاء الآخرون ؟ وامتلات نفسي سروراً حين تأكد لي سبق علي بن أبي طالب رضي الله عنه في القيام بمجموعة تصرفات إصلاحية في هذا المجال^(٢) . ثم قيام الخليفة عمر بن عبد العزيز رحمه الله بتطوير ذلك وتوسيعه^(٣) ...

ج - وبجئت عن كتاب خاص موسّع يجمع أحكام السجن ، وسألت المهتمين بذلك ... ولكن دون جدوى . ورأيت أن الموضوع لم يأخذ حقه من الدراسة العلمية المفردة فيه ، مع ما له من شأن وحيوية في العقوبات المعاصرة وتنفيذها ، ومستقبل أناس حبسوا بموجب خطأ أو ذنب أو جريمة .

د - وناجيتي نفسي أن أقوم بهذه المهمة الطريفة ، فأجلت النظر في المصادر والمراجع ، وكان أن جمعت أفكار الموضوع ، ووضعتها في خطة تحت عنوان : « أحكام السجن ومعاملة السجناء في الإسلام » وتقدمت بها إلى الكلية الزيتونية في الجامعة التونسية لنيل درجة دكتوراه الدولة .

ثانياً - نقد المصادر والمراجع : يبدو أن من أهم أسباب العزوف عن أفراد الموضوع بالبحث ، ما يكتنف مجتمع المحبوسين من غموض ومصاعب تحول دون معرفة معاشهم وتتبع أحوالهم وأخبارهم .

ثم إن جوهر المادة العلمية المكتوبة قديماً في الموضوع ، قد تناثرت في المصادر المتنوعة والمواضع المختلفة التي لا جامع بينها :

(١) أبو يوسف : الخراج ص ١٦١ - ١٦٢ و ١٩٠ - ١٩١ و ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٢) المطرزي : المغرب ص ٢١٩ ؛ ابن عابدين : ٢٧٧/٥ ؛ أبو يوسف : الخراج ص ١٦١ .

(٣) ابن سعد : الطبقات ٣٥٦/٥ ؛ أبو يوسف : الخراج ص ١٦٢ ؛ عبد الرزاق : المصنف ١١٨/١٠ ؛ الرفاعي : الإسلام في حضارته ص ١٥٢ .

فقد ظهر أثناء البحث أن جماعة من الفقهاء تعرضت لحبس المدين في باب التفليس أو القضاء ، وقام بعض الفقهاء الحنفية كالخصّاف والكاساني وابن عابدين بذكر ذلك في فصل خاص . وعرض ابن فرحون المالكي وغيره مسائل في حبس المدين والمجرم . وكان جميع ذلك في صفحات قليلة مختصرة أو مقتصرة على حبس المدين - مع أنه ليس كل السجناء يحبسون بالدين - لكنها لا تكون صورة كاملة لأحكام السجن ، ومعاملة السجناء في الإسلام .

وكان لا بد من تتبع ما يتصل بالحبس في مظانه من أبواب الفقه الأخرى المختلفة ، ابتداء من باب الطهارة وانتهاء بباب الأقضية ونحوها . وعمدت إلى ذلك فألفت الفقهاء يتعرضون لبعض مسائل الحبس على سبيل الإمام في كثير من الأبواب ، ككلامهم في فقد السجين الطهورين ، وأدائه الصلاة إذا عجز عن ستر العورة أو طهارة المكان أو معرفة جهة القبلة ، أو صلاته بثوب نجس لا يجد غيره ، وكذا منعه من صلاة الجمعة ونحوها ، وصومه إذا اشتبه عليه شهر رمضان بغيره من الشهور ، أو عميت عليه معرفة النهار من الليل^(٤) . وغير ذلك من مسائل المعاملات والتصرفات والموجبات المتصلة بالسجن ، والتي كانت كخبايا الزوايا في عامة أبواب الفقه كأبواب البيوع والهبة والوكالة والكفالة والنكاح والنفقة والحضانة والحدود والتعزير والجهاد والقضاء ...

ولاستكمال صورة الموضوع في معرفة تاريخ السجن وصفاته وأمكنته وتطبيقاته وترتيبته الإدارية وتصنيف السجناء والإشراف عليهم ورعايتهم ... يتعين التنقيب عن ذلك في كتب العلوم الأخرى ، التي لا تخلو من إشارات قصيرة ومتفرقة ، من مثل كتب التفسير التي توضّح معاني آيات السجن والحبس والأسر والتقييد ، وكتب الحديث وشروحها والسيرة والتاريخ التي تذكر وقائع السجن وأماكنه وتطبيقاته وأنظمته . وبالإضافة إلى ذلك فإن قبسات وومضات لها علاقة بالسجن أودعت في كتب السياسة الشرعية والحسبة والقضاء والتراجم والحضارات والنظم واللغة والأدب والجغرافية .

(٤) بعض هذه المسائل من الفقه الافتراضي (التقديري) الذي يظن استحالة وقوعه ، لكن سيّضح في موضعه أن ذلك وقع بالفعل ، وبخاصة في السجون السياسية ونحوها ، فرحم الله أولئك الفقهاء القدامى الذين اشتغلوا بهذا اللون من الفقه ، وأعدوا لكل حادثة حكمها ، حتى إذا وقعت لا تتحير في معرفة هذا الحكم . وكما استفدنا مما افترضوه في زمانهم ، فصار حقيقة في زماننا ، كاتقلاب الجنس من الذكورة إلى الأنوثة وبالعكس ، وكسائل التلقيح الصناعي ، ونقل الأعضاء من الموتى إلى الأحياء ، أو من الأحياء إلى بعضهم ...